



الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٤-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

انتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية

إضافة

٧ - شافا، مارغريت وامبوينغوجي (كينيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

ملخص البيانات الحيوية

التعليم: ماجستير (الدراسات الديمقراطية)؛ وإجازة (بمرتبة الشرف)؛ شهادة في القانون (كلية القانون في كاتماندو)؛ (خدمات حماية الطفل).

الخبرة: ٢٥ سنة.

الجنسية: كينية.

اللغات: الإنكليزية والسواحيلية والفرنسية واللغات المحلية.

السيرة المهنية

أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في مجال القانون، والإدارة، والاستشارات القانونية، وبناء السلام والعدالة الانتقالية، اكتسبت بالعمل في مجال الممارسة القانونية، في الدوائر الحكومية، في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتخصص في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، والحوكمة، والإنسان والقانون الدولي للاجئين و المسائل الجنسانية.

وتأهلت كمحامية لدى المحكمة العليا في كينيا بعدما تدرّبت في مكتب محاماة كيني رائد. ولها خبرة راسخة في مجال الشركات، لدى شركة كينية مضمونة الربحية، كمساعدة أمينة الشركة ونائبة لها في غيابها في بعض الواجبات. ومارست قوانين إحالة الملكية والقانون التجاري مع شركة قانونية رائدة في نيروبي وحققت فرص شراكة جيدة قبل أن تتفرغ لمدة عامين في الولايات المتحدة الأمريكية. وطوّرت المهارات الحديثة للشركات وإدارة الموارد البشرية مع شركة بارزة للاستشارات الإدارية في نيروبي قبل الشروع في الاستشارات المستقلة.

وصقلّت مهارات التدريب والبحوث والكتابة والدعوة والكفاءات أثناء عمليات التشاور التي شاركت فيها مع مختلف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. وتيسير حلقات عمل التربية المدنية لمعهد التعليم في مجال الديمقراطية. وصياغة ورقات مفاهيم لمركز التعليم للمرأة في الديمقراطية من بين أمور. كما خدمت كمراقبة في الانتخابات عن اتحاد المحاميات في كينيا، وهي منظمة غير حكومية نسائية تتمتع بمركز مراقب لدى الأمم المتحدة، في الانتخابات العامة الكينية لعام ١٩٩٧. ورئيسة مشاركة المرأة للشباب في الحياة المهنية (كينيا)، المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الحرة؛ وفي قيادة التخطيط الاستراتيجي للاستدامة الذاتية لبرامج المنظمة وتوسيع نطاق البرنامج القائم لتعليم الفتيات المستحقات من الأسر الفقيرة. والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية وحلقات العمل. ومتحدثة رئيسية في الجامعة الكاثوليكية في شرق أفريقيا لليوم العالمي للمرأة في عام ٢٠٠١. وبوصفها خريجة من معهد القيادات النسائية الأفريقية، صقلت المهارات والمعارف في مجالات مثل الشؤون النسائية والتمكين الشخصي والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع. ورئيسة شؤون المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا (كينيا)، وهو فرع من للمنظمة النسائية للبلدان الإفريقية. وبهذه الصفة، وفرت القيادة التنظيمية للدعم الحاسم للصياغة، وعملية الضغط الناجحة، لقانون الجرائم الجنسية، وهي جزء أساسي من الإصلاح التشريعي في كينيا. وعضو فرقة العمل التابعة للمدعي العام بشأن تنفيذ قانون الجرائم الجنسية.

وبوصفها أمينة مشاركة عينتها المحكمة العليا في كينيا، نجحت في أداء واجباتها في إجراء انتخابات المجلس الوطني للمرأة في كينيا، وهي المنظمة الجامعة للمنظمات النسائية غير الحكومية في كينيا، والإشراف عليها، وذلك باستخدام مهارات الوساطة لكسر الجمود ثم العيش بين مختلف الفصائل.

تتمتع السيدة شافا بخبرة واسعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كينيا وخارجها على حد سواء. فقد خدمت في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة باحثة قانونية لتحديد وضع اللاجئين ومساعدة أقدم في مجال الحماية ومدربة وميسرة في حلقات العمل حول العنف الجنسي والجنساني والقانون الدولي للاجئين. وقامت جولتين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان كمستشارة دولية للمفوضية؛ واختيرت في مقر المفوضية في جنيف كقائد للفريق في القضاة من أجل تحديد وضع اللاجئين اللاجئ للاجئين الإثيوبيين وفيما بعد للاجئين الإريتريين، عملا بتطبيق شرط "ظروف التوقف".

أحرزت رتبة رائدة لدى نيل الماجستير بأطروحة حول العرق والديمقراطية في كينيا.

وانضمت إلى منظمة الإشعار الدولية، وهي منظمة غير حكومية لبناء السلام متوسطة الحجم ومقرها لندن، بالمملكة المتحدة، لكنها تعمل في جميع أنحاء العالم. وتولت مسؤولية البرنامج الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. تيسير انتقال منتدى أماني - المنتدى البرلماني لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن السلام - من برنامج الإنذار إلى منظمة إقليمية كاملة تغطي بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. إعداد وتنسيق شبكة المحللين الإقليميين. أطلقت أعمال البحث الافتتاحية للمنظمة، التي أجريت في رواندا وبروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية، على أثر الصراعات عن الخرافات والشائعات والقوالب النمطية والتحيز. وقادت المسائل التنظيمية في وضع استراتيجية لبرمجة الإشعار في كينيا. وهي مكلفة بميزانية يتجاوز قدرها ٢٥٠ ألف جنيه استرليني سنويا.

واستجيب لطلب تقدمت به لمنصب المفوض العام أعلن عنه في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي أنشئت في كينيا وفقا للخطة الرابعة من اتفاق السلام الموقع في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعد فترة العنف التي اجتاحت كينيا عقب الانتخابات. وبعد اجتياز المقابلة وعملية البحث الصارمة، أدت اليمين الدستوري أمام الأونرابل كبير قضاة جمهورية كينيا في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

مشاركة رئيسية في مختلف اللجان، بما في ذلك لجان الشؤون المالية والإدارية.

بعد إنهاء أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة في آب/أغسطس ٢٠١٣ بنجاح واختتامها، شاركت في الاستشارات القانونية، وكان آخرها مشاركة المرأة وقيادتها في عملية السلام الكولومبية.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ افتتحت مكتب محاماة يتضمن عدد كبير من الموكلين المختارين على الصعيد الوطني والدولي.

التعليم

- جامعة ليدز، المملكة المتحدة، ماجستير في الدراسات الديمقراطية، برعاية كاملة من قبل مؤسسة زمالة فورد.

- جامعة باكنغهام، المملكة المتحدة، إجازة في القانون، درجة الشرف بمساعدة من منحة تشيفينغ من المجلس الثقافي البريطاني.

- محامية في محكمة كينيا العليا.

- أمينة سر مسجل للشركات العامة (كينيا).

- شهادة في النفط والغاز من ستراثمور جامعة إكستراكتيفس مركز الصناعة، ستراثمور كلية الحقوق.

- شهادة في قانون المنافسة من كلية القانون كينيا.

الخبرة

يناير ٢٠١٥ - حتى الآن: مصاحبة مكتب محاماة: التركيز على القانون التجاري والنقل، إلى جانب الخبرة في قطاع التعدين، والمواد الاستخراجية، والنفط والغاز؛ وقانون المنافسة؛ والتخطيط العقاري؛ مستشارة قانونية في الخيول، والمسائل الجوية والبيئية.

أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ - حتى الآن: مستشارة مستقلة: عضو في فريق الخبراء، الذي شاركت فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا في شباط/فبراير ٢٠١٧ لتقدم المشورة بشأن تنفيذ نظام العدالة الانتقالية المتكامل، مع التركيز على المرأة والأقليات. وشاركت في اجتماعات رفيعة المستوى وأصدرت توصيات تؤثر على العملية.

عينه الأمين العام للكونغرس لفريق المراقبين البارزين المعني بانتخابات عام ٢٠١٥ في جمهورية تنزانيا المتحدة.

شاركت في العديد من مناسبات إلقاء الخطب والبحوث، ومهام إلقاء محاضرات قيد التحضير.

تيسير حلقات العمل، بما في ذلك مبادرة نانسن التي تتخذ من جنيف مقراً لها بشأن تغير المناخ وحركة الأشخاص.

تموز/يوليو ٢٠٠٩ - آب/أغسطس ٢٠١٣: لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا - مفوضة: بعد الانتخابات العامة التي أُجريت في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اندلع العنف على نطاق واسع، إذ تم الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية. وأدت الأحداث اللاحقة كينيا إلى أخطر تحدٍ سياسي في تاريخ ما بعد الاستقلال حيث ظل استقرار الدولة وبقاء الأمة مهددًا. وبعد عملية الحوار الوطني، كانت إحدى المؤسسات المنشأة لمعالجة القضايا الطويلة الأجل التي أدت إلى الأزمة هي لجنة الحقيقة والمصالحة.

وعقب عملية وطنية تنافسية، عين سعادة رئيس جمهورية كينيا ستة مفوضين كينيين في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩ لقيادة المؤسسة، إلى جانب المفوضين الدوليين الثلاثة المعيّنين من خلال فريق الشخصيات البارزة التابع للاتحاد الأفريقي. ويتمتع المفوضون بمركز من مستوى قضاة المحكمة العليا.

وفي ذروة عملها، كان لدى اللجنة ما يقرب من ١٥٠ موظفاً، وخصصت ميزانية تزيد على بليون شلن كيني (حوالي ١٢،٥ مليون دولار أمريكي)

يوجد مقرها في نيروبي، لكن تقوم بأسفار بصورة متكررة إلى جميع أنحاء البلاد، وتوفر القيادة الاستراتيجية لهذه العملية. وشملت الواجبات تصميم العملية، وتعيين الموظفين الرئيسيين، والاتصال بالهيئات الحكومية الرئيسية والمسؤولين، فضلاً عن المنظمات الدولية وجمع التبرعات وعقد جلسات الاستماع العامة، المؤدّية إلى إعداد التقرير النهائي. وقد عرض هذا التقرير على سعادة السيد رئيس جمهورية كينيا في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، ونشر بعد ذلك على نطاق واسع من خلال شبكة الإنترنت، وتم إدراجه في الصحف العامة، وفي منتديات المناقشة، مع تسليم نسخ مطبوعة إلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

عضو لجان الشؤون المالية والإدارية والاتصالات؛ ومفوضة اللجان الرائدة في كتابة التقارير؛ والبحوث. وشملت الإنجازات الرئيسية إسهامات ومشاركة حاسمة أدت إلى استقرار اللجنة بعد بداية مثيرة للجدل؛ وتوفير القيادة أثناء جلسات الاستماع العلنية، بما في ذلك تلك التي تركز على قضايا المرأة والأطفال، وتلك التي تركز على اللاجئين؛ وتمثيل اللجنة من خلال التحدث في المحافل العامة مع الجمهور المحلي والدولي؛ ومشاركة رئيسية في التدخلات مع البرلمان ووزارة العدل ووزارة المالية؛ ووضع الصيغة النهائية للتقرير وإنتاجه؛ ونشره. منظمة رئيسية ومشاركة رئيسية في جلسات استماع للاجئين الكينيين في مستوطنة كيرياندونغو بأوغندا.

حزيران/يونيو ٢٠٠٣ - تموز/يوليو ٢٠٠٩: حركة اليقظة الدولية- كبيرة موظفي البرامج - البحيرات العظمى: تأسست قبل ٢١ عاما من قبل مارتين إنالس، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سابقا، تعدّ حركة اليقظة الدولية المنظمة الدولية غير الحكومية الرائدة في هذا المجال. يوجد مقرها حاليا في نيروبي، كينيا، وتقوم بتشغيل برامج ذات منظور إقليمي في جميع أنحاء بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وتقدم لمحة عامة تربط بين البرامج القطرية في المنطقة ووجهات النظر والمبادرات الإقليمية. إقامة الشراكات مع صانعي السياسات الرفيعة المستوى مثل البرلمانيين والقادة الدينيين، وباحثين ومحللين مستقلين، ومع منظمات البحوث والدعوة النسائية للتأثير في السلام في جميع أنحاء المنطقة. وتشمل بعض الإنجازات الرئيسية توجيه انتقال المنتدى البرلماني للبحيرات الكبرى بشأن السلام - منتدى أماني (AMANI) - من برنامج تابع لحركة اليقظة الدولية إلى منظمة مستقلة ناجحة. وتفعيل إنشاء شبكة المحللين الإقليمية، وتنسيق مشروعها الافتتاحي للبحوث بشأن تأثير الشائعات والأساطير والتحيز والقوالب النمطية على الصراع. وتنسيق مشروع بحثي هام بالشراكة مع مبادرة الدعم دون الإقليمية في شرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة حول مشاركة المرأة في التحولات السياسية.

عضو أساسي مؤسس في المنتدى المسكوني في البحيرات العظمى الذي يجمع بين القادة الدينيين من أجل إيجاد حلول للصراعات العنيفة في المنطقة على المجتمعات المحلية، وعلى أعلى المستويات السياسية. مشاركة رئيسية في جمع الأموال، بما في ذلك كتابة المقترحات والاتصال مع الجهات المانحة، سواء داخل المنطقة أو خارجها. ومارست الضغط وحصلت على مركز المراقب في المؤتمر الدولي في منطقة البحيرات الكبرى. بناء علاقة ناجحة مع مختلف القادة السياسيين والدينيين لتسهيل تحقيق الأهداف التنظيمية.

محاضرة في مختلف الاجتماعات الإقليمية التي تعقدها منظمات بما في ذلك المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة وصندوق الأعمال الطارئة في أفريقيا.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ - أيار/مايو ٢٠٠٣: مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف (خبرة استشارية): رئيسة الفريق، عملية تحديد مركز اللاجئين، من أجل اللاجئين الإريتريين في القضايف، شمال السودان، عملا بتطبيق شرط توقف الظروف. تنسيق الأفرقة والإشراف عليها في ولايتي ود مدني وغدارف التي تشمل ما يصل إلى ٦٠ من محامي المفوضية ونظرائهم من الجهات الحكومية، يساعد كل منهم مترجمون شفويون ومسجلون وسائقون أيضا تحت إشراف مباشر. وضع خطط عمل

لتحقيق الهدف ضمن الإطار الزمني المحدد، وتوفير التوجيه بشأن المسائل القانونية، والاتصال بالمسؤولين الحكوميين، ومنسق دائرة الإغاثة والتنمية في الخرطوم، وكذلك مع مقر المفوضية في جنيف؛ والسفر المستمر الذي يغطي مساحة حوالي ٤٠ ألف كم، للإشراف على الأفرقة بين مخيمات اللاجئين النائية. وقادت الفريق الأول بنجاح إكمال التمرين.

١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١: مختلف الاستشارات القانونية، بما في ذلك تيسير حلقات العمل التدريبية المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كاكوما وداداب؛ وإجراء عمليات المفوضية لتحديد وضع اللاجئين وإعادة التوطين؛ وتنظيم حلقات عمل للمفوضية؛ وتسهيل حلقات العمل وإجراء البحوث لمختلف المنظمات غير الحكومية مثل فيدا-كينيا.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - أغسطس/آب ٢٠٠٢: دراسة التفرغ في المملكة المتحدة - في عمل غير رسمي.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - شباط/فبراير ٢٠٠١: مستشارة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: مكتب التحري القانوني/موظف الحماية بالسودان: عملاً بتطبيق شرط "ظروف التوقف" لجميع اللاجئين الإثيوبيين قبل عام ١٩٩١، الذين تم نشرهم لإجراء عملية إعادة توطين اللاجئين في السودان. عُينت قائدة الفريق، في وادي مدني، وبعد ذلك، قائدة الفريق، في القصارف. وبعد انتهاء هذه العملية بنجاح، تم نشرها لإجراء عملية إعادة التوطين للمقاتلين العسكريين الإريتريين في معسكر الشجراب. عند افتتاح مكتب المفوضية العليا في كسلا بعد المناوشات العسكرية، قامت بالأعمال التحضيرية لعملية تحديد اللاجئين الإثيوبيين في منطقة كسلا قبل عام ١٩٩١. وفي رأس السنة الجديدة، تمّ اطلاعها على مسؤوليات موظف الحماية، المكتب الفرعي للمفوضية في إسشواك، لدى غيابه في إجازة. وقامت بإجراء دورة تدريبية في مجال الرياضة والتنمية في حلفا الجديدة وفي كسلا. وساعدت في اختتام دورة التدريب على التنمية في الخرطوم. وعقدت دورة تدريبية لفائدة الفريق المعني بتحديد مركز اللاجئين في الخرطوم حول إعادة التوطين. قادت أحد الأفرقة في تحديد ومعالجة حالات إعادة التوطين.

حزيران/يونيو ١٩٩٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المكتب الفرعي في نيروبي، ومركز الخدمات الإقليمية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيروبي: مساعدة أقدم في مجال الحماية: اضطلعت بمجموعة واسعة من المهام القانونية التي تقع تحت إدارة الحماية الدولية للمفوضية. وقدمت التقارير إلى الممثل المساعد (إدارة الحماية)، واضطلعت بمختلف جوانب الحماية الدولية لحقوق اللاجئين. مقابلات مباشرة مع اللاجئين، وكتابة التقارير وتحديد الوضع. التدخلات مع السلطات التنفيذية والقضائية الحكومية. والتواصل مع مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم، ومع الحكومات والبعثات الدبلوماسية. وتيسير حلول دائمة للاجئين، مثل التكامل المحلي، وإعادة التوطين والعودة الطوعية.

حزيران/يونيو ١٩٩٨ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨: المكتب الفرعي للمفوضية في نيروبي (خبيرة استشارية قانونية، نائبة المنسق: تحديد وضع طالبي اللجوء وفقا للقانون الدولي للاجئين، وكانت تنوب في غيابها عن منسقة المشروع في الشؤون القانونية والإدارية.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ - نيسان/أبريل ١٩٩٨: مؤسسة تاك الدولية للاستشارات الإدارية (TACK International): مستشارة: شاركت في مهام إدارة التدريب، وإنشاء وحدة الاختيار التنفيذية.

شباط/فبراير ١٩٩٥ - آب/أغسطس ١٩٩٧: مقيمة في الولايات المتحدة؛ لم تكن منخرطة في العمالة الرسمية.

شباط/فبراير ١٩٩٤ - شباط/فبراير ١٩٩٥: مكتب المحاماة آرتشر وويلكوك : نائبة المستشار القانوني في نقل العقارات السكنية الكبيرة. عملت بشكل وثيق مع كبار الشركاء في المسائل التجارية والمسائل بإثبات الصحة.

تموز/يوليو ١٩٩١ - آب/أغسطس ١٩٩٣: مكتب تقصي السمعة الائتمانية، شركة محدودة، كينيا: رئيسة الموظفين القانونيين: عضو رئيسي في الفريق المسؤول عن إنشاء أول وكالة للتصنيف الائتماني في كينيا. كانت تتأسس الإدارة القانونية، وتعيين الموظفين والإشراف عليهم، وإدارة وحدة الأعمال.

كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ - حزيران/يونيو ١٩٩١: شركة مصانع كينيا للجمعة المحدودة: مساعدة أمينة الشركة: كانت تساعد أمين الشركة في الشؤون القانونية والإدارية والموارد البشرية وأمانة الشركة.

نيسان/أبريل ١٩٨٨ - كانون الأول/ديسمبر: مكتب المحاماة وروهيو & موي: متدربة: لتعلم الممارسة القانونية في الوفاء بالمتطلبات بموجب قانون المحامين.

الانتماءات

- رابطة القانون في كينيا: عضو.
- معهد الأمناء العامين المعتمدين في كينيا: عضو.
- المركز الإقليمي للديمقراطية والحكم الرشيد/يسغلر ليفي مواناواسا : زميلة.
- المرأة الكينية في تجمع التعدين: عضو.
- منظمة وبلداف - كينيا: (المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا - منظمة نساء عموم أفريقيا).
- رئيسة سابقة: الاتحاد الدولي للتنمية الزراعية، كينيا: اتحاد المحاميات، كينيا: عضو.
- معهد القيادات النسائية الأفريقية: خريجة.
- المجلس الثقافي البريطاني: عضو.
- برنامج تشيفينغ: مؤسسة فورد: زميلة سابقة.
- المرأة الشابة المهنية: عضو منتسب في الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهنة الفنية: رئيسة سابقة.

المرجعيات

- الأونرابل القاضي نجوكي س ندونغو؛ قاضٍ؛ المحكمة العليا في كينيا؛ نيروبي، كينيا.
- س سي بول ك مويث؛ كبير المحامين، محامٍ؛ نيروبي، كينيا.
- الأستاذ فرانك أوكوث - أويوجي؛ أستاذ العلوم السياسية؛ المدير التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ مركز ليفي مواناواسا الإقليمي للديمقراطية والحكم الرشيد؛ لوساكا، زامبيا.
- السيدة جين وانجيرو مويغاي كامفويس؛ كبيرة موظفي الاتصال الإقليمي؛ المكتب الإقليمي للمفوضية، نيروبي.
- مانغا كلوز، كيتيسورو. نيروبي، كينيا.